S U D A N

PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS

305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160

مداخلة السيد الوزير

فـــي

المـائدة المـستديرة الـوزارية لمنتدى متابعة تمويل التنمية

السيد الوزير / د. محمد عثمان سليمان الركابي

وزير المالية والتخطيط الاقتصادي

Mohamed Osman Suliman Elrkabi

Minister of Finance and Economic Planning

نيويورك : الثلاثاء ٢٤ أبريل ٢٠١٨م

الرجاء المُراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

أحييكم جميعاً واشكر منظمي هذا المؤتمر وبصفة خاصة السيدة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة على إتاحة الفرصة لي لأكون ضمن المشاركين في هذه الجلسة المهمة والتي تهتم بقضايا تمويل التنمية المستدامة وقضايا الحياة والنماء لسكان العالم وخاصة مواطني بلدي العزيز.

بالنسبة للمجهودات التي يقوم بها السودان في مجال تنفيذ أجندة أديس ابابا وأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بالاضافة الى أجندة التنمية الأفريقية ٢٠٦٣ أسمحوا لى ان اقسم مداخلتي الى ثلاثة محاور.

المحور الأول: يتناول وضع الخطط التنموية :

- ✓ نظام الحكم بالسودان هو النظام الفدرالي ويتكون من ١٨ ولاية وبه مجلس وزراء مركزي ومجالس وزراء على مستوى الولايات بالاضافة الى مجلس تشريعي مركزي ومجالس تشريعية ولائية.
- ✓ يشرف على التخطيط بالسودان المجلس القومي للتخطيط والذي يرأسه رئيس الجمهورية وعضوية الوزراء المركزيين وولاة الولايات والعديد من الخبراء في مجال التخطيط وتنظم أعماله امانة عامة تحت اشراف رئاسة الجمهورية.
- ✓ كل الخطط بالسودان تم وضعها لتكون متسقة مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وأجندة اديس ابابا لتمويل التنمية ٢٠١٥ والخطط والاقليمية وخاصة الاستراتجية الإفريقية ٢٠٦٣.
- ✓ يعمل السودان بالاستراتيجية ربع القرنية (٢٥ عام) وهي مقسمة الى خطط خمسية وقد أجيزت الخطة الخمسية الثالثة خلال العام ٢٠١٧ وتم اعدادها متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة.
- ✓ يعمل السودان على تنفيذ البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي ٢٠١٥ – ٢٠١٩ وتمت مراجعته وتعديله ليتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ويركز البرنامج الخماسي على تأكيد

الدور الريادي للقطاع الخاص (المحلي والاجنبي) لقيادة النشاط الاقتصادي ، تامين مقومات تحسين مستوي المعيشة، أحكام ضوابط المؤسسية والشفافية والمحاسبية والمساءلة والمراجعة وانفاذ سلطة القوانيين التي تنظم حوكمة حركة النشاط الاقتصادي والانمائي للدولة والقطاع الخاص ، مناهضة الاسراف والفساد.

✓ يجري الآن الانتهاء من اعداد الاستراتيجية الكلية لتخفيف الفقر والتي ستركز على المشروعات الداعمة للفقراء في القطاعات المختلفة واضعين في الاعتبار توافقها مع أهداف التنمية المستدامة.

المحور الثاني: الاجراءات التي اتخذت لتنفيذ الخطط:

لتمويل إحتياجات التنمية وبناء القدرة علي الصمود أمام الصدمات كان لأبد للسودان من العمل علي تعبئة إيراداته المحلية ووضع السياسات الكفيلة بتحسين الأداء المالي. وخاصة وأن السودان يعتمد على موارده الذاتية اتخذت حكومة السودان الاصلاحات الأتية:

١. تكوين المؤسسات الكفيلة لمتابعة تنفيذ برامج ومشروعات التنمية المستدامة، اذ توجد لجنة عليا للاشراف على متابعة برامج ومشروعات التنمية المستدامة برئاسة رئيس الوزراء وعضوية الوزارات ذات الصلة والجهات المختصة وقد رفع السودان تقرير اولي بهذا الخصوص.
٢. اتخاذ الاجراءات اللازمة لزيادة الايرادات عبر ادخال النظم الحديثة للتحصيل الضريبي وزيادة فاعلية المؤسسات الحكومية واتخاذ السبل الكفيلة لزيادة الإنتاج والإنتاجية والاهتمام بسلع الصادرات والسلع البديلة للواردات لتوفير العملات الأجنبية التي يحتاجها الاقتصاد.
٣. تخفيض المصروفات بتقليل العجز في الموازنة العامة واتخاذ اساليب الشفافية وتقوية الاجهزة الرقابية لإحكام الرقابة على المصروفات مع إزالة الدعم بصورة متدرجة عن السلع الضرورية.
٤. الاهتمام بالفقراء وتقديم الخدمات الكفيلة باخراجهم من دائرة الفقر وخاصة في ما يلي الخدمات الصحية والتأمين والدعم المباشرة وتوفير التمويل الأصغر حتى يتمكن الفقراء من المساهمة الفاعلة في الانتاج ورفد الاقتصاد.

٥. تقوية القطاع الخاص واتاحة الفرصة له ليلعب دور ريادي في العملية الاقتصادية وخروج الحكومة من الأنشطة التي يقوم بها القطاع الخاص والاهتمام بالشراكات بين القطاع العام والخاص والتي يجري إصدار القوانين المنظمة لها وانشاء المؤسسات التي تشرف عليها.

المحور الثالث : التحديات التي تقابل السودان:

١. خرج السودان من حرب أهلية طويلة بتوقيع اتفاق سلام شامل وأشرف على تنفيذها الى أن أدت الى انفصال الجزء الجنوبي منه والذي نتج بدوره عن فقدان أكثر من ٧٠% من الموارد الخارجية وما يقارب نصف الدخل القومي. كان ذلك تحت اشراف المجتمع الدولي والذي وعد حينها بتوفير التمويل اللازم للمشروعات التنموية واعادة الاعمار، ولكن الى هذه اللحظة لم يتم ذلك الا في الحدود الضيقة وفي شكل منح صغيرة ، وترك السودان لوحده لتحمل مسئولية تكاليف اعادة الاعمار لما بعد الحرب وتوفير التمويل اللازم لتمويل التنمية والذي يتم من الموارد الذاتية وأحيانا عبر القروض غير الميسرة ومرتفعة التكلفة.

٢. تعرض السودان لبعض الحروب الداخلية في بعض الاقاليم وسعى للوصول الى اتفاق وقام بتوقيع اتفاقات سلام في كل من دارفور وشرق السودان وأيضاً تحمل تكاليف اعادة التعمير لوحده مع بعض المساعادات المحدودة من دول الإقليم وخاصة دول الخليج العربي.

٣. إعفاء الديون وإتاحة الفرصة للسوان للحصول على التمويل الميسر من المؤسسات الدولية ولكن للوصول الى هذا الهدف كان للسودان ان يتبع اجراءات مطولة وعسيرة دون وضع اعتبار خاص له كدولة خارجة من الصراعات ودولة ما زالت ذات هشاشة عالية ، فقد قام السودان بتنفيذ ١٤ برنامج متابع من صندوق النقد الدولي وما زلنا نسعي سعياً حثيثاً وراء هذا الهدف صعب المنال ولا نجد مساعدة من الشركاء الدوليين في ذلك.

٤. عزل السودان عن المجتمع الدولي والتي تسببت فيها العقوبات الاقتصادية التي فرضت على السودان لاكثر من ٢٠ عام والتي كان لها الاثر الكبير في تعطيل العمليات الاقتصادية والتعامل مع المؤسسات المالية العالمية والشركات الكبيرة والحصول على التنولوجيا الحديثة لتطوير الانتاج والخدمات، ورغم أن هذه العقوبات رفعت بنهاية العام ٢٠١٧ الا

أن أثارها ما زالت باقية وما زالت هناك صعوبات كبيرة تعيق الاندماج مع المؤسسات الدولية.

ختاما اسمحوا لي ان أضم صوتي الى أولئك الذين ينادون ويهيبون بالمجتمع الدولي أن يتحمل مسئوليته تجاه المجتمعات الفقيرة وذلك بتوفير التمويل اللازم للمشروعات التنموية وتسهيل نقل التكنولوجيا حتى يساعدوا في توفير الحياة الكريمة لانسان هذه المناطق المحتاجة وحتي نضمن أن لا يتخلف احد عن الركب. وأقل ما يوفر هو الالتزام بتوفير نسبة ٠,٧% من دخولهم القومية وهي وفي تقديري نسبة ضعيفة لأن الدول الفقيرة وذات الظروف الخاصة تحتاج لأكثر من ذلك بكثير.

أيضاً انتهز هذه السانحة لاقدم مقترح بالمطالبة بمراجعة الاجراءت التي تعمل بها المؤسسات التمويلية الدولية والتي في تقديري تعيق اجراءات وصول المساعادات الإنمائية الدولية (ODA) للدول المحتاجة ومن وان هذه الاجراءات تزيد الفقراء فقراً ولا تنقذهم في الوقت المناسب وتجربة بلادي في الحصول على التمويل والمساعادات تقف خير مثال لذلك وخاصة فيما يلي إعفاء الديون من خلال الإستفادة من مبادرة الهيبك، وتسهيل الاندماج مع المجتمع الدولي.

أشكركم للمرة الثانية على اتاحة الفرصة وحسن الاستماع ،، ،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،، ،،